

مؤسسة الرخصة الدولية تشيد بمبادرة شركة "إتصالات" بتخفيض رسوم خدمة الإنترنت

التوقعات تشير إلى زيادة معدل استخدام شبكة الإنترنت إذا تم تحديد أسعار بمتناول الجميع

١٦ أكتوبر ٢٠٠٨

أشادت مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي"، الجهة المعنية بالإدارة والإشراف على عمليات توفير التدريب والاختبار للحصول على "شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" في منطقة الخليج، على شركة "إتصالات"، مقدم خدمة الإنترنت (ISP) في الإمارات، وذلك لتخفيضها رسوم خدمة الإنترنت بشكل ملحوظ في خطوة تأتي تماشياً مع دعوة مؤسسة الرخصة الدولية لتحديد أسعار معقولة بشكل أكبر لدفع عجلة التطور نحو مجتمع معتمد على المعرفة الرقمية. وقد أوضحت المؤسسة بأن قرار "إتصالات" بتخفيض رسوم "خدمة الإتصال عبر بروتوكول الإنترنت" (IP Connect Service) بنسبة تصل إلى 70% هو مبادرة غير مسبوقه في سائر دول مجلس التعاون الخليجي، والتي ينبغي الإقتداء بها.



وإستجابة منها لدراسة صادرة خلال عام 2006 تفيد بأن معدلات رسوم "خدمة الإتصال عبر الإنترنت" في دول مجلس التعاون الخليجي قد بلغت نسبة أعلى بنحو 271% عن سائر العالم، أصدرت مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة في ذلك العام بياناً تحث فيه الحكومات ومقدمي خدمات الإنترنت (ISPs) في المنطقة للعمل على توفير خدمة الإنترنت بأسعار أقل للمستخدمين. كما تواصل المؤسسة دعوتها لكافة الهيئات والمؤسسات المعنية في المنطقة للمساعدة على زيادة تحسين استخدام الإنترنت من خلال تخفيض الرسوم وتوفير المزيد من الخيارات للعملاء الأفراد والشركات.

وقال "جميل عزو"، مدير عام مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي": "يسرنا اتخاذ شركة "إتصالات" قرارها الأخير بتخفيض رسوم "خدمة الإتصال عبر الإنترنت"، والتي ستوفر بالتأكيد فوائد كبيرة للأعمال التجارية في كافة أنحاء الإمارات. وتندل مبادرة شركة "إتصالات" بتخفيض رسوم الإنترنت بأنها ذات جدوى عالية، حيث توفر مميزات استراتيجية وأرباح إقتصادية طويلة الأمد لمجتمع الأعمال. وسوف تساعد هذه الخطوة بالمقابل على زيادة الطلب على خدمة شبكة الإنترنت وتعزيز استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية بشكل أوسع".

وقد بدأ العمل بالتسعيرة الجديدة لشركة "إتصالات" اعتباراً من 1 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، والتي تضمنت أيضاً وضع نظام جديد لإصدار الفواتير يعزز بشكل أكبر مميزات العملية والتكلفة الفعلية لتأمين خدمة الإنترنت للمؤسسات التجارية. ويتوقع لهذه الخطوة أن تؤثر على سائر مقدمي خدمات الإنترنت في المنطقة لإتخاذ تدابير مماثلة بهدف استقطاب المزيد من المشتركين في خدمة الإنترنت.

كما قال عزو: "عندما أعلننا رسمياً دعوتنا لزيادة الإقبال على الإنترنت وتوفير أسعار رسوم معقولة، كانت دول مجلس التعاون الخليجي متأخرة في مجال استخدام الإنترنت حيث بلغت نسبة إجمالية بنحو 5.24% فقط، بينما سجلت البحرين والإمارات، الدولتان الرائدتان في هذا المجال على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، نسبة تصل إلى 12.94% فقط و12.90% على التوالي. ومن جهة أخرى، فإن بلدان مثل كوريا الجنوبية قد حققت معدلات مرتفعة في مجال استخدام الإنترنت بلغت 25.58%. وبالرغم من التحديات الراهنة، نحن متفانلون بتغيير الوضع الحالي لشبكة الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بدأ مقدمو خدمات الإنترنت بتوفير حلول أكثر ابتكارية وفعالية من حيث التكلفة إلى المستخدمين الأفراد والشركات".

وأضاف عزو: "علاوة على ذلك، بدأنا نرى الفوائد الإيجابية من تعدد مقدمي خدمات الإنترنت في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي مع توافر مجموعة أوسع من خيارات خدمات الإتصال وبأسعار رسوم أكثر تنافسية. وقد أدى فتح السوق أمام المنافسة

بالتأكيد إلى مكاسب كبيرة للمجتمع بأسره، مما سيوفر المزيد من الفرص الهامة والجديدة، إذا حذت سائر شركات توفير خدمات الإنترنت في المنطقة حذو شركة "الإتصالات".

واختتم عزو: "لقد قامت مؤسستنا بحملة نشطة مع مقدمي خدمات الإنترنت وموفري التكنولوجيا لتقديم منتجاتهم وخدماتهم بأسعار معقولة أكثر، كما تعاونت مع المؤسسات الحكومية والخاصة لتعزيز الثقافة الرقمية لدى العامة. ونعمل على مساعدة الحكومات في تنفيذ مبادراتها في مجال الحكومة الإلكترونية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة وتعمل على تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة. ونعتقد بأن مساعينا الرامية إلى تعزيز تكنولوجيا المعلومات سوف تحقق نجاحاً أكبر إذا ازداد عدد المستخدمين لشبكة الإنترنت من خلال تخفيض الرسوم وتوفير خيارات أفضل للخدمة".